التحديات التي تواجه استمرارية اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية

م .م . سيف نايف عبد العباس
مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية
جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: اتفاقية الإطار الاستراتيجي العراقي الأمريكي، التحديات الامنية في العراق، التحديات

الملخص:

اتفاقية الإطار الاستراتيجي (Strategic Framework Agreement - SFA) هي معاهدة طويلة الأمد وقعت بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية في 27 نوفمبر 2008 ودخلت حيز النفاذ في 1 يناير 2009، جاءت هذه الاتفاقية بالتزامن مع **"اتفاقية أمن القوات" (SOFA)** لتحل محل تفويض الأمم المتحدة السابق الذي كان ينظم وجود القوات متعددة الجنسيات في العراق بعد عام 2003، وبذلك تعد هذه الاتفاقية حجر الزاوية في العلاقات العراقية _ الأمريكية الحديثة، حيث نقلت العلاقة من مرحلة ما بعد الغزو إلى مرحلة الشراكة بين دولتين ذات سيادة ورغم أنها واجهت انتقادات داخلية في العراق بشأن مدى تأثيرها على السيادة الوطنية الا انها ظلت المرجعية القانونية والسياسية المنظمة للتعاون بين العراق والولايات المتحدة لأكثر من عقد من الزمن.

المقدمة :

بعد عام 2008 بدأت نقطة تحول جوهرية في تاريخ العلاقات العراقية _ الأمريكية، حيث انتقلت العلاقة من إطار "دولة محتلة" إلى إطار "الشراكة الاستراتيجية" عبر توقيع اتفاقية الإطار الاستراتيجية، هذه الاتفاقية لم تكن مجرد بروتوكول أمني لتنظيم تواجد القوات بل صممت لتكون خارطة طريق شاملة تغطي المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية ومع ذلك فإن المسافة بين النص القانوني والواقع التطبيقي ظلت محكومة بجملة من التحديات المعقدة، فالعراق الذي يسعى لاستعادة سيادته وتطوير مؤسساته يجد نفسه في قلب تجاذبات داخلية وصراعات إقليمية ودولية تجعل من تنفيذ الاتفاقية عملية صعبة والحساسية.

إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: ما هي العوائق البنيوية والوظيفية (الداخلية والخارجية) التي حالت دون التفعيل الكامل لالتزامات اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة، وكيف أثرت هذه التحديات على مسار بناء الدولة العراقية المستقرة؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: "أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي واجهت فشلاً نسبياً في تحقيق أهدافها غير الأمنية (الاقتصادية والثقافية والسياسية) نتيجة لغياب الإجماع السياسي الداخلي وتغليب المنطق الأمني على المنطق التنموي فضلاً عن تحول العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية مما أفرغ الاتفاقية من صبغتها كشراكة شاملة وحصرها في زاوية التنسيق العسكري المحدود".

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك نصوص الاتفاقية وتحليل أبعادها، كما استعانت بـ منهج تحليل النظم لفهم تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على عملية صنع القرار وتنفيذ المعاهدات الدولية في العراق.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث بناءً على المعطيات إلى مبحثين أساسيين تمثل المبحث الأول بالإطار المفاهيمي والقانوني لاتفاقية الإطار الاستراتيجي (مفهومها، أبعادها، وأساسها القانوني)، اما المبحث الثاني فتمثل بالتحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاقية (التحديات الداخلية، والتحديات الخارجية والإقليمية).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لاتفاقية الإطار الاستراتيجي.

يعد فهم "اتفاقية الإطار الاستراتيجي" مدخلاً ضرورياً لتحليل طبيعة العلاقات العراقية الأمريكية فهي ليست مجرد وثيقة قانونية عابرة بل هي دستور ينظم علاقة معقدة نشأت في ظروف استثنائية اذ يهدف هذا المبحث إلى تفكيك المصطلحات والمفاهيم التي تبنى عليها هذه الاتفاقيات مع تسليط الضوء على الطبيعة القانونية التي تميزها عن "الاتفاقيات الأمنية" **أو" اتفاقية أمن القوات (SOFA)** " كما يسعى المبحث إلى تأصيل المبادئ التي انطلقت منها الاتفاقية، سواء في القانون الدولي أو في التشريعات الوطنية، لبيان مدى إلزاميتها والأهداف المتوخاة منها في الأمدين المتوسط والبعيد.

المطلب الأول: مفهوم اتفاقيات الإطار الاستراتيجي و أبعادها.

قبل الولوج في تفاصيل التحديات التي تواجه الاتفاقية، لا بد من تحديد ماهية "الإطار الاستراتيجي" كنمط من أنماط المعاهدات الدولية ففي بيئة دولية تتسم بالسيولة وعدم الاستقرار تلجأ الدول إلى صياغة "أطر" مرنة تسمح بالتعاون دون الدخول في قيود الأحلاف العسكرية الجامدة (الجاسور، 2008، 112).

أولاً: تعريف اتفاقيات الإطار الاستراتيجي في العلاقات الدولية.

هي معاهدات دولية إطارية لا تضع التزامات تفصيلية فورية، بل تؤسس لـ "منصة قانونية" تسمح بتوقيع بروتوكولات تعاون لاحقة وهي بمثابة "إعلان نوايا ملزم قانوناً" يحدد هوية العلاقة بين الطرفين، ففي الحالة العراقية الأمريكية جاءت هذه الاتفاقية لتنظيم العلاقة بعد خروج العراق من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة لتتحول العلاقة من "قوة احتلال ودولة محتلة" إلى "شراكة بين دولتين ذات سيادة كاملة" (العطية، 2008، ص215)، وتعرف ايضاً، بأنها أداة دبلوماسية رسمية تستخدم لتعزيز المصالح المشتركة بين دولتين لا تصلان بالضرورة إلى مستوى التحالف العسكري الكامل لكنهما تسعيان لتنسيق سياساتهما تجاه قضايا إقليمية ودولية محددة مع توفير إطار للتعاون في مجالات التكنولوجيا والدفاع والاقتصاد لضمان التوازن الاستراتيجي" (Blackwill, 2021, p.58)، ويعرفها الدكتور خليل إسماعيل الحديثي بأنها "نمط من الأطر التعاقدية التي تهدف إلى خلق حالة من الاعتماد المتبادل (Interdependence) بين الأطراف الموقعة، بحيث يتم تحويل العلاقة من مجرد بروتوكولات عسكرية مؤقتة إلى مؤسسات عمل مشتركة تهدف إلى بناء الدولة وتطوير قطاعاتها الحيوية عبر لجان تنسيق عليا دائمة" (الحديثي: 1991، ص221).

ثانياً: الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية (لافا عثمان: 2020 ص3).

1_ الأبعاد السياسية والدبلوماسية: تستهدف هذه الاتفاقيات توفير غطاء سياسي للنظام الحاكم ودعم اندماجه في المنظومة الدولية كما تهدف إلى بناء مؤسسات الدولة (State Building) من خلال دعم سيادة القانون وتعزيز قدرات وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية وتفعيل **لجان التنسيق العليا (HCC)** التي تجتمع بشكل دوري لمراجعة التقدم في تنفيذ بنود الاتفاقية.

2_ الأبعاد الأمنية والدفاعية: لا تقتصر على وجود القوات بل تشمل "الأمن السيبراني" وحماية الحدود وتطوير المنظومات الاستخباراتية والهدف الجوهري هنا هو الوصول إلى مرحلة "الاعتماد الذاتي" للدولة الطرف بحيث تصبح قادرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية مع ضمان تدفق السلاح والتدريب الفني المستمر.

3_ الأبعاد الاقتصادية والبيئية: تتضمن الأهداف تشجيع الاستثمارات في قطاع الطاقة (النفط والغاز) وتطوير البنى التحتية ودعم القطاع الخاص وفي الآونة الأخيرة أضيفت أبعاد جديدة لهذه الاتفاقيات تتعلق بـ "التغير المناخي" و"الأمن المائي" حيث تلتزم الدول الكبرى بنقل التكنولوجيا الخضراء والحلول البيئية للدول الشريكة كجزء من الاستقرار الاستراتيجي.

4_ الأبعاد العلمية والتعليمية: تستهدف الاتفاقية بناء جسور معرفية مستدامة تتجاوز الأطر العسكرية والسياسية، وذلك من خلال (الحديثي، 2021، ص16):

أ_ تطوير قطاع التعليم العالي: عبر تعزيز التبادل الأكاديمي بين الجامعات، وتوفير المنح الدراسية (مثل برنامج فولبرايت)، وتطوير المناهج التعليمية بما يتناسب مع المعايير الدولية.

ب_ البحث العلمي والتكنولوجي: التعاون في مجالات البحث العلمي وتطوير المختبرات، ونقل الخبرات التقنية لتمكين الكوادر الوطنية من إدارة المشاريع التكنولوجية المعقدة.
جـ_ حماية التراث الثقافي: الالتزام المشترك بحماية الآثار والممتلكات الثقافية، واستعادة القطع الأثرية المهربة، ودعم المؤسسات الثقافية والمتاحف.
5_ الأبعاد القانونية والقضائية: تركز الاتفاقية على إصلاح النظام المؤسسي والقانوني لضمان استقرار الدولة (الشيباني، 2022، ص 121):
أ_ دعم استقلال القضاء: من خلال تبادل الخبرات القانونية والتدريب القضائي لتعزيز سيادة القانون.
ب_ مكافحة الفساد المالي والإداري: تلتزم الاتفاقية بتوفير الدعم الفني والتقني للمؤسسات الرقابية، وتطوير آليات الشفافية في إدارة موارد الدولة والصفقات الحكومية.
جـ_ حقوق الإنسان والديمقراطية: العمل على تعزيز الحريات العامة، وحماية حقوق الأقليات، ودعم المسارات الانتخابية النزيهة كجزء من الاستقرار السياسي طويل الأمد.
6_ الأبعاد الصحية والاجتماعية: برزت هذه الأهداف كضرورة ملحة في السنوات الأخيرة، وتتمثل في (الشكراوي، 2009، ص18):
أ_ النظام الصحي: تطوير البنى التحتية للمستشفيات، والتعاون في مجال مكافحة الأوبئة والأمراض السارية، ونقل التكنولوجيا الطبية الحديثة.
ب_ الرعاية الاجتماعية: دعم مشاريع التنمية المستدامة التي تستهدف الفئات الهشة، وتطوير سياسات التشغيل والحد من البطالة عبر برامج التدريب المهني المدعومة دولياً.

ثالثاً: نماذج مقارنة لاتفاقيات إطار استراتيجية دولية.

1_ نموذج الشراكة الاستراتيجية الأمريكية اليابانية: يعد هذا النموذج الأرقى، حيث تطور من مجرد اتفاقية أمنية بعد الحرب العالمية الثانية إلى إطار استراتيجي شامل يغطي الفضاء، التكنولوجيا الحيوية، والأمن البحري في المحيط الهادئ (التميمي، 2024، ص5).
2_ اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين الصين وباكستان: نموذج يركز على البعد الاقتصادي الممر الاقتصادي(CPEC) كمدخل للأمن الاستراتيجي، مما يوضح أن الإطارات الاستراتيجية ليست حكراً على النمط الغربي، بل هي أداة تستخدمها القوى العظمى لتثبيت نفوذها الجيوسياسي (حمزة، 2021، ص83).
3_ الاتفاقية الإطارية بين الاتحاد الأوروبي وكندا (CETA): نموذج لاتفاقيات إطار تركز على المعايير القانونية والتجارية والقيم السياسية المشتركة، وتعتبر مرجعاً في كيفية صياغة البنود التي تخص حقوق الإنسان والتبادل الثقافي (Sauvé, 2015, p. 7).
اذاً تتميز اتفاقيات الإطار الاستراتيجي بخاصية "الديمومة المرنة"؛ فهي لا تنتهي بانتهاء حكومات معينة، بل هي التزام دولة تجاه دولة (State-to-State)، مما يجعلها تواجه تحديات كبيرة عند تغير الموازين السياسية الداخلية في أي من الطرفين (السعدي، 2024، ص2).

المطلب الثاني: الأساس القانوني لاتفاقية الإطار الاستراتيجي.

لا يمكن قراءة اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام 2008 بمعزل عن السياق التاريخي والضرورات القانونية التي فرضتها مرحلة ما بعد التغيير السياسي في العراق عام 2003. فبينما كانت الاتفاقيات الأمنية التقليدية تركز على الجوانب الإجرائية لتواجد القوات جاءت هذه الاتفاقية لتمثل "الوثيقة التأسيسية" التي تمنح العلاقة بين بغداد وواشنطن صفة "الديمومة" والشرعية القانونية الدولية.

اولاً: مفهوم الاتفاقية واساسها القانوني.

وثيقة قانونية وسياسية أبرمت بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وتتكون من (30) مادة بالإضافة إلى ديباجة تعد جزءاً رئيساً منها. تهدف الاتفاقية إلى تنظيم الانسحاب الأمريكي من العراق بحلول 2008/12/31، واستعادة العراق لمكانته القانونية والدولية التي فقدت إثر قرارات مجلس الأمن (مثل القرار 660 لعام 1990). وتغطي الاتفاقية مجالات متعددة تشمل الجوانب السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والأمنية، لكن الأساس القانوني للأتفاقية يستعرض بعض النقاط الجدلية الاتية (صالح،2011، ص71_72):

1. عنصر الإرادة الحرة: يشكك الكاتب في الأساس القانوني للاتفاقية لغياب ركن أساسي من أركان الاتفاقات الدولية (أو حتى العقود الداخلية) وهو "عنصر الإرادة الحرة" للطرف العراقي وقت التوقيع مما يجعل الالتزامات المترتبة عليها محل شك قانوني.
2. المسؤولية الدولية والجنائية: يرى النص أن الاتفاقية صممت لتبعد عن الولايات المتحدة شبح "المسؤولية الدولية" عن أعمالها في العراق (جرائم الحرب، الإبادة، الجرائم ضد الإنسانية) ويؤكد أن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم ولا تتأثر بتوقيع الاتفاقيات الإطارية.
3. الولاية القضائية والسيادة الوطنية: يشير النص إلى أن الاتفاقية تمس بالسيادة الوطنية العراقية، خاصة فيما يتعلق بـ "الولاية القضائية" الجنائية. ويرى الكاتب أنها تخالف مبدأ "إقليمية القانون الجنائي" (سريان القانون الوطني على جميع الجرائم المرتكبة على أرض الدولة)، وهو ما يعد مخالفة صريحة لقانون العقوبات العراقي رقم 111 لعام 1969 المادة (6) منه.
4. مبدأ التعويضات: ينتقد النص المادة (21) المتعلقة بالتنازل عن التعويضات الناشئة عن الأعمال العسكرية الأمريكية، ويرى أن هذا التنازل يفتقر للتكافؤ القانوني والسياسي، ولا يلغي حق العراقيين مستقبلاً في المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والبشرية.
5. الغموض في المصطلحات: يشير النص إلى استخدام عبارات غامضة ومثيرة للجدل قانونياً مثل "مواطنو بلد ثالث" الفقرة (5) من المادة (2)، وعدم إلزام الجانب الأمريكي بشكل قطعي بالاستجابة لطلب المساعدة المادة (9)، مما يمنح الطرف الأمريكي سلطة تقديرية واسعة تضعف الأساس القانوني المتوازن للاتفاقية.

ثانياً: ظروف توقيع الاتفاقية والسياق الدولي والإقليمي.

لم تكن عملية توقيع الاتفاقية مجرد إجراء دبلوماسي روتيني، بل كانت "مخاضاً عسيراً" نتج عن تضارب المصالح الإقليمية والدولية. ففي عام 2008، كان العراق يعاني من اضطراب أمني حاد بينما كانت الولايات المتحدة تعاني من أزمة مالية عالمية وضغط شعبي لإنهاء "الحروب الأبدية" (عبد اللطيف، 2009):

1. على الصعيد الدولي: كان هناك إجماع داخل مجلس الأمن على ضرورة إنهاء التفويض الممنوح للقوات الدولية (القرار 1546 وما تبعه)، لتمكين العراق من استعادة شخصيته القانونية الدولية.
2. على الصعيد الإقليمي: واجهت الاتفاقية معارضة من قوى إقليمية (مثل إيران) التي كانت تتخوف من أن يتحول العراق إلى قاعدة انطلاق لعمليات عسكرية أمريكية ضدها، مما اضطر المفاوض العراقي لانتزاع نص صريح يمنع استخدام الأراضي العراقية لشن هجمات على دول الجوار
3. على الصعيد الداخلي: انقسمت القوى السياسية العراقية بين مؤيد يرى فيها ضمانة ضد التدخلات الخارجية، ومعارض يراها استمراراً للوصاية الأمريكية، مما جعل عملية التصويت عليها في البرلمان حدثاً تاريخياً مفصلياً.

ثانياً: البنود الرئيسة للاتفاقية.

جاءت الاتفاقية في ديباجة و11 قسماً، تناولت بالتفصيل خارطة طريق للعلاقة (البصيصي، 2009):

أ_ القسم الأول (المبادئ الأساسية): يحدد هذا القسم المنطلقات القانونية والسياسية للعلاقة، حيث يؤكد على الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والمصالح المشتركة. كما يشدد على التزام الطرفين بالدستور العراقي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية

ب_ القسم الثاني (التعاون السياسي والدبلوماسي): يركز على تعزيز النظام الديمقراطي في العراق ودعمه دولياً. ويتضمن الالتزام بحماية الأموال والأصول العراقية في الخارج، ومساعدة العراق في استعادة مكانته الإقليمية والدولية.

جـ_ القسم الثالث (التعاون الدفاعي والأمني): يهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار في العراق من خلال التعاون في مجالات التدريب والتجهيز ومكافحة الإرهاب. ويؤكد النص على أن هذا التعاون يهدف لردع التهديدات وضمان حماية الأراضي العراقية.

د_ القسم الرابع (التعاون الثقافي والتعليمي): يسعى هذا القسم لبناء جسور معرفية عبر تفعيل برامج التبادل التعليمي مثل (IVLP) و(GCE). كما يغطي دعم البحث العلمي، وتطوير المناهج، والتعاون في استعادة الآثار العراقية المهربة.

هـ_ القسم الخامس (التعاون الاقتصادي والطاقة): يتناول تفاصيل تنموية واسعة تشمل تحديث قطاعي النفط والكهرباء وجذب الاستثمارات. كما يدعم اندماج العراق في المنظمات الاقتصادية الدولية وتطوير البنى التحتية للتجارة.

و_ القسم السادس (التعاون في مجال الصحة والبيئة): يركز على تحسين جودة الرعاية الصحية ونقل الخبرات الطبية. ويتطرق أيضاً إلى حماية البيئة، وإدارة الموارد المائية، ومعالجة قضايا التغير المناخي.

ز_ القسم السابع (التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات): يهدف إلى بناء منظومة اتصالات حديثة ودعم التحول نحو الحكومة الإلكترونية. كما يشمل التعاون في مجالات البريد والابتكار التقني.

حـ_ القسم الثامن (التعاون في مجال إنفاذ القانون والقضاء): يركز على تقوية المؤسسات العدلية عبر برامج التدريب القانوني ومكافحة الفساد. ويسعى لتعزيز التعاون في ملاحقة الجرائم المنظمة وغسيل الأموال.

ط_ القسم التاسع (اللجان التنسيقية): يضع الآلية الإدارية لتنفيذ الاتفاقية من خلال تشكيل اللجنة التنسيقية العليا (HCC). وتتفرع عنها لجان متخصصة تجتمع بشكل دوري لضمان الالتزام ببنود الاتفاقية.

ي_ القسم العاشر (الترتيبات والاتفاقات الأخرى): يوضح أن هذه الاتفاقية لا تلغي الالتزامات القائمة، وتسمح للطرفين بإبرام اتفاقيات أو مذكرات تفاهم تكميلية في المستقبل حسب الحاجة.

ك_ القسم الحادي عشر (الأحكام الختامية): يتضمن الإجراءات القانونية لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ومدة سريانها، وطرق تعديلها أو إنهائها رسمياً. وتختتم الوثيقة بتوقيع ممثلي البلدين إعلاناً ببدء العمل بها.

ثالثاً: الطبيعة القانونية للاتفاقية ومدى إلزاميتها.

تعد هذه الفقرة هي الجوهر القانوني للبحث، وتتفرع إلى ثلاثة أبعاد (قانون تصديق اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية، 2008، ص22):

1. التكييف القانوني: هي "معاهدة دولية ثنائية .(Bilateral Treaty) "وفي حين أطلقت عليها الإدارة الأمريكية اسم "اتفاقية إطار" لتجنب عرضها على مجلس الشيوخ الأمريكي كمعاهدة تتطلب تصويتاً بثلثي الأصوات، إلا أنها بالنسبة للعراق هي معاهدة كاملة الأوصاف خضعت للمادة (61/رابعاً) من الدستور العراقي التي تشترط موافقة ثلثي أعضاء البرلمان.
2. القوة الإلزامية وديمومة الالتزام: بموجب قاعدة "العقد شريعة المتعاقدين" في القانون الدولي، فإن الاتفاقية ملزمة قانوناً. ولا تسقط الاتفاقية بتغير رؤساء الوزراء في العراق أو الرؤساء في أمريكا، بل تبقى نافذة حتى يتم إلغاؤها رسمياً.
3. آلية التنفيذ والرقابة: نصت الاتفاقية على إنشاء **"لجان التنسيق العليا"** ولجان التنسيق المشتركة هذه اللجان هي الأداة التنفيذية التي تحول النصوص المكتوبة إلى واقع ملموس، وهي التي تحدد مستوى الالتزام الفعلي لكل طرف. أي إخلال ببنودها لا يترتب عليه عقوبات جنائية دولية، بل يؤدي إلى "تراجع مستوى الشراكة" أو اللجوء للتحكيم الدبلوماسي.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي.

إن الانتقال بالاتفاقية من مجرد بنود مدونة إلى واقع ملموس واجه سلسلة من العقبات المعقدة التي حالت دون التحقيق الكامل للأهداف المتوخاة منها فالبيئة التي تعمل فيها هذه الاتفاقية ليست بيئة مثالية بل هي واقع جيوسياسي وأمني متوتر مما جعل عملية التنفيذ تصطدم بتحديات بنيوية ووظيفية، فهدف هذا المبحث إلى تشخيص وتحليل هذه العوائق من خلال تقسيمها إلى مستويين: الأول يتعلق بالتحديات المنبعثة من الداخل العراقي بكل تعقيداته السياسية والاجتماعية، والثاني يرتبط بالتجاذبات الإقليمية والدولية التي جعلت من الساحة العراقية ميداناً لتصفية الحسابات مما أثر بشكل مباشر على فاعلية الاتفاقية ومسارات تنفيذها.

المطلب الأول: التحديات الداخلية في العراق.

تعد البيئة الداخلية لأي دولة هي المختبر الحقيقي لنجاح المعاهدات الدولية، وفي الحالة العراقية، واجه تنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي تركة ثقيلة من المعوقات التي نبعت من صلب النظام السياسي والاجتماعي بعد عام 2003 فإن التحديات الداخلية لم تكن تقنية أو إدارية فحسب، بل كانت في جوهرها تحديات مرتبطة بالسيادة وبناء الدولة والاجماع الوطني يسعى هذا المطلب إلى تسليط الضوء على أبرز العوامل المحلية التي أعاقت أو أبطأت وتيرة تفعيل بنود الاتفاقية بدءاً من الانقسام السياسي الحاد تجاه هوية العلاقة مع الولايات المتحدة مروراً بضعف المؤسسات التنفيذية القادرة على إدارة ملفات الاتفاقية المتشعبة وصولاً إلى التحديات الأمنية الداخلية والفساد المالي والإداري الذي عرقل مشاريع التنمية والاستثمار التي نصت عليها الأقسام الاقتصادية والخدمية في الاتفاقية لذا فإن فهم هذه التحديات يعد ركيزة أساسية لمعرفة سبب الفجوة بين "طموح النص وتموضع الإنجاز" (مهند فارس، ٢٠٢٥، ص2).

أولاً: الانقسام السياسي وتباين مواقف القوى العراقية من الاتفاقية.

لم تكن اتفاقية الإطار الاستراتيجي منذ لحظة مخاضها الأول مجرد وثيقة قانونية محل اتفاق وطني، بل تحولت إلى "حلبة صراع" سياسي وأيديولوجي بين التيارات العراقية المتنافسة. ويمكن تحليل هذا الانقسام عبر ثلاثة مستويات (الساعدي، 2025):

1_ أزمة الثقة والولاءات المتقاطعة: يعاني المشهد السياسي العراقي من انقسام بنيوي حاد تجاه هوية العراق الخارجية فهناك كتل سياسية ترى أن مصلحة العراق العليا تكمن في تمتين الشراكة مع الولايات المتحدة بوصفها الضامن للنظام الديمقراطي والمزود الأساسي للتكنولوجيا العسكرية، في المقابل تتبنى فصائل المقاومة الاسلامية خطاباً يرفض الاتفاقية جملة وتفصيلاً، معتبرة إياها "قيداً استعمارياً" يعيق استقلال الإرادة العراقية هذا الاستقطاب جعل الاتفاقية عرضة "للمزايدات السياسية" حيث تستخدم كأداة للضغط السياسي الداخلي في مواسم تشكيل الحكومات أو الأزمات الأمنية.

2_ غياب الرؤية الوطنية الموحدة: إن غياب استراتيجية أمن وطني موحدة ومتفق عليها بين المكونات السياسية جعل من تنفيذ الاتفاقية أمراً انتقائياً فبينما تحرص بعض

الحكومات على تفعيل لجان التنسيق العليا، تقوم حكومات أخرى بتعطيلها أو خفض مستوى التمثيل فيها تحت ضغط الشركاء السياسيين المعارضين مما أدى إلى تذبذب في مسار العلاقة الاستراتيجية وفقدان صفة الديمومة التي نصت عليها ديباجة الاتفاقية.

3_ التشريعات والقرارات البرلمانية المتضاربة: تجلى هذا الانقسام بوضوح في التصويتات البرلمانية، ولعل أبرزها قرار البرلمان في يناير 2020 القاضي بإخراج القوات الأجنبية، والذي ألقى بظلاله القاتمة على الجوانب المدنية والاقتصادية للاتفاقية حيث اختلطت الأوراق بين التواجد العسكري والشراكة الاستراتيجية مما أعاق عمل اللجان الفنية والتعليمية والقانونية.

ثانياً: تأثير الرأي العام والبعد السيادي.

يعد مفهوم السيادة المحرك الأقوى للعاطفة الجماهيرية في العراق وقد أثرت سيكولوجية الرأي العام بشكل مباشر على قدرة صانع القرار في المضي قدماً بتنفيذ بنود الاتفاقية (نظمي، 2022، ص189):

1_ حساسية "السيادة" في الخيال الجمعي: بعد عقود من الحروب والحصار والاحتلال أصبح المواطن العراقي شديد الحساسية تجاه أي ملمح يوحي بالتبعية للخارج وقد نجحت بعض الماكينات الإعلامية في تصوير اتفاقية الإطار الاستراتيجي على أنها "احتلال ناعم" أو اتفاقية تمنح حصانة دائمة للطرف الآخر مما خلق جداراً من الرفض الشعبي أو التحفظ تجاه أي نشاط تنموي أو تعليمي أمريكي خوفاً من الغزو الثقافي أو الهيمنة الاستخباراتية.

2_ الفجوة بين النص والتطبيق في الوعي العام: تكمن الإشكالية في أن الرأي العام العراقي لا يزال يربط الاتفاقية بالملف الأمني فقط في حين أن الاتفاقية تضم 11 قسماً تشمل الثقافة والبيئة والاقتصاد هذا القصور في الفهم جعل أي محاولة لتفعيل التعاون التعليمي أو التقني تواجه بتوجس جماهيري مما يدفع السياسيين إلى التنصل من دعم هذه المشاريع خشية فقدان شعبيتهم في الانتخابات.

3_ دور الإعلام في توجيه التحديات: ساهم الإعلام في تعميق التحديات الداخلية من خلال تسليط الضوء حصراً على الخروقات الأمنية أو العمليات العسكرية للتحالف الدولي وتجاهل البنود المتعلقة بدعم الجامعات أو مكافحة الفساد مما خلق انطباعاً شعبياً بأن الاتفاقية أمنية بحتة وهذا الانطباع كبل يد المفاوض العراقي الذي يخشى غضبة الشارع إذا ما بادر بتعزيز التعاون الاستراتيجي الشامل.

ثالثاً: ضعف الاستقرار السياسي والأمني و انعكاسه على تنفيذ الاتفاق.

إن تنفيذ اتفاقية إطارية تتطلب مدى زمنياً طويلاً يصطدم بواقع عراقي يتسم بقصر عمر الحكومات والاضطرابات الأمنية المستمرة (الهيتي، 2022، ص10):

1_ غياب الاستقرار المؤسساتي والفساد: ان تفعيل الأبعاد الاقتصادية والقضائية في الاتفاقية يتطلب مؤسسات دولة مستقرة وشفافة إلا أن تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في مفاصل الدولة العراقية جعل من الصعب جذب الاستثمارات الأمريكية التي نصت عليها الاتفاقية فالشركات الكبرى تشترط بيئة قانونية وقضائية مستقلة

وهو ما صعب توفر ذلك نتيجة الصراعات السياسية على الموارد مما أفرغ القسم الرابع (الاقتصاد والطاقة) من محتواه الفعلي.

2_ سيادة المنطق الأمني على المنطق التنموي: أدى ظهور تنظيم داعش الإرهابي في عام 2014 إلى إعادة توجيه كل موارد الاتفاقية نحو الجهد العسكري والتدريبي هذا الانحراف الضروري تسبب في إهمال طويل الأمد لبنود الصحة والبيئة والتبادل الثقافي حتى بعد القضاء على داعش عسكرياً، بقيت الذهنية الأمنية هي المسيطرة على العلاقة مما حول الاتفاقية من إطار للشراكة الشاملة إلى غرفة عمليات عسكرية مشتركة.

3_ تعدد مراكز القرار وسلاح الفاعلين من غير الدول: يواجه تنفيذ الاتفاقية تحدياً داخلياً فريداً يتمثل في رفضها من قبل فصائل المقاومة التي تمتلك نفوذاً سياسياً داخل النظام السياسي العراقي ففصائل المقاومة تمارس ضغوطاً ميدانية (عبر استهداف البعثات أو الشركات) وضغوطاً سياسية داخل البرلمان، مما يجعل الحكومة في موقف محرج، فهي ملتزمة دولياً بالاتفاقية لكنها عاجزة داخلياً عن حماية مسارات تنفيذها من معارضيها الذين يرون في الاتفاقية تهديداً لأيديولوجيتهم وانتهاكاً لسيادة البلد وهذا التناقض أدى إلى شلل في العديد من القطاعات الحيوية التي كان من المفترض أن تنهض بها الاتفاقية.

4_ الاعتداءات الامريكية على العراق: لا يقتصر احراج الحكومة من قبل فصائل المقاومة فقط بل ان احراجها امامهم من قبل الولايات المتحدة الامريكية نتيجة خرقها للسيادة العراقية باعتداءاتها المتكررة واستهدافها لقيادات عسكرية فضلاً عن مقرات للجيش العراقي والحشد الشعبي، هذا الامر جعل الحكومة العراقية ملامه من قبل الشعب اولاً وفصائل المقاومة ثانياً.

رابعاً: التحديات الهيكلية وضعف التنسيق المؤسساتي.

يواجه تنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي معضلة بنيوية في الجهاز الإداري للدولة العراقية إذ إن بنود الاتفاقية تتوزع على قطاعات متعددة مثل الطاقة والتعليم والصحة والقانون وهو ما يتطلب ذاكرة مؤسساتية وتنسيقاً عالي المستوى بين الوزارات إلا أن الواقع العراقي يتسم بالمركزية المفرطة تارة والتضارب في الصلاحيات تارة أخرى، علاوة على ذلك فإن **لجان التنسيق المشتركة** المنصوص عليها في الاتفاقية لا تعمل بشكل منتظم وغالباً ما يرتبط نشاطها بمدى رغبة الوزير المختص أو التوجه السياسي للحكومة القائمة هذا الترهل الإداري وغياب الكوادر الفنية المتخصصة في إدارة الاتفاقيات الدولية الكبرى أدى إلى ضياع الكثير من الفرص التي وفرتها الاتفاقية سيما في مجالات نقل التكنولوجيا وتطوير الأنظمة التعليمية والصحية (العلاف، 2010، ص10).

خامساً: المعوقات الاقتصادية وتفشي الفساد المالي.

يعد القسم الرابع من الاتفاقية المتعلق بالتعاون الاقتصادي هو الأقل تنفيذاً مقارنة بالأقسام الأخرى ويعود ذلك إلى بيئة الاستثمار الطاردة في العراق فالشركات الأمريكية والأجنبية الكبرى التي كان من المفترض أن تساهم في إعادة الإعمار وبناء البنى التحتية

تصطدم بمنظومة قانونية متهالكة وبيروقراطية معقدة فضلاً عن الفساد المالي والإداري اذ إن غياب الشفافية وهيمنة الأحزاب على المفاصل الاقتصادية جعل من الصعب تطبيق المعايير الدولية التي تشترطها الاتفاقية في التعاملات التجارية والصفقات الاستثمارية هذا العائق الاقتصادي أدى إلى بقاء الشراكة محصورة في الجانب النفطي الخام دون الانتقال إلى مرحلة التنمية الشاملة أو تنويع مصادر الدخل كما كان مخططاً له في نص الاتفاقية (صالح: ، 2010، ص71_72)

المطلب الثاني: التحديات الخارجية والإقليمية والدولية.

إن اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام 2008 لم تكن شأناً ثنائياً معزولاً بل ولدت ونمت في واحدة من أكثر مناطق العالم تعقيداً من الناحية الجيوسياسية فبينما كان العراق يسعى من خلال هذه الاتفاقية إلى بناء شراكة دولة تجاه دولة كانت القوى الإقليمية والدولية تنظر إلى هذه الشراكة بوصفها تغييراً في موازين القوى في الشرق الأوسط لذا فأن التحديات لم تقتصر العوائق على الداخل العراقي، بل امتدت لتشمل الصراع الحاد بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية في ايران الذي جعل من العراق ساحة لتصفية الحسابات، بالإضافة إلى التذبذب في الأولويات الاستراتيجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة والتحولات الكبرى في النظام الدولي التي أعادت رسم خريطة الاهتمامات العالمية.

اولاً: الصراع الأمريكي _ الإيراني و انعكاسه على الاتفاقية.

يمثل التنافس الأمريكي _ الإيراني التحدي الخارجي الأبرز الذي يواجه تنفيذ الاتفاقية، حيث يرى الجانب الإيراني في تمتين العلاقة الاستراتيجية بين بغداد وواشنطن تهديداً مباشراً لأمنه القومي ونفوذه الإقليمي هذا الصراع انعكس على الاتفاقية من خلال (الخطاب، 2019، ص 8):

1. تحويل العراق إلى ساحة ضغط: لجأت طهران إلى استخدام حلفائها في الداخل العراقي للضغط من أجل تعطيل بنود الاتفاقية، سيما الأبعاد الأمنية منها وتحويل النقاش من التعاون التنموي إلى ضرورة الجدولة والانسحاب.
2. أزمة العقوبات: أدى فرض العقوبات الأمريكية المشددة على إيران إلى وضع الحكومة العراقية في حرج كبير فالاتفاقية تلزم العراق بالتعاون مع واشنطن بينما تفرض الضرورات الجغرافية والاقتصادية (خاصة في ملف الطاقة والغاز) التعاون مع طهران، مما جعل تنفيذ الالتزامات الاقتصادية للاتفاقية مع واشنطن رهيناً بمدى حدة التوتر بين الجانبين.

ثانياً: المتغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق.

عانت اتفاقية الإطار الاستراتيجي من تذبذب الاهتمام الأمريكي تبعاً لتغير الإدارات في واشنطن فالاتفاقية التي وقعت في نهاية عهد بوش الابن، واجهت مقاربات مختلفة تماماً (توفيق، علي، 2024، ص 15):

1. عهد أوباما: ركز على "الانسحاب المسؤول" وتقليل الانخراط العسكري مما أدى إلى تراجع الاهتمام باللجان المدنية والتنموية للاتفاقية.

2. عهد ترامب الولاية الاولى: اتسمت سياسته بالبرود المؤسساتي تجاه العراق إلا في إطار محاربة الإرهاب مما أفقد الاتفاقية زخمها كإطار شراكة شاملة.
3. عهد بايدن: حاول إعادة إحياء الحوار الاستراتيجي إلا أن الانشغال بملفات دولية أخرى (كأوكرانيا والصراع مع الصين) جعل العراق يتراجع في سلم الأولويات الأمريكية مما جعل الدعم الموعود في مجالات التكنولوجيا والتعليم يبقى في حدود دنيا.
4. عهد ترامب الولاية الثانية: اتسم بأنتهاك السيادة العراقية واستغلال الاتفاقية للاعتداء على الجمهورية الإسلامية في ايران.

ثالثاً: تأثير التحولات الإقليمية والدولية على مستقبل الاتفاق.

تأثرت الاتفاقية بالتحولات الكبرى في البيئة الدولية والإقليمية التي أعادت تعريف المصالح الاستراتيجية للطرفين (رشيد، 2024. ص80_ 82):

1. صعود قوى دولية منافسة: إن تزايد النفوذ الصيني الاقتصادي والدور الروسي السياسي في المنطقة قدم للعراق بدائل محتملة عن الشراكة الأمريكية المطلقة مما جعل الالتزام ببنود الاتفاقية يخضع لمنطق التوازنات الدولية الجديدة.
2. الأزمات الإقليمية الناشئة: مثل تغير النظام في سوريا والتداعيات الأمنية للتغيير، وحروب الشرق الأوسط منذ 7 أكتوبر 2023، كلها ملفات أعادت ترتيب الأولويات حيث أصبح العراق يطالب بلعب دور الوسيط الإقليمي وهو دور قد يتصادم أحياناً مع التزاماته كشريك استراتيجي لواشنطن مما يؤدي إلى تباطؤ في تنفيذ الأجندات الثنائية لصالح استحقاقات الاستقرار الإقليمي.

الخاتمة:

يتضح أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام 2008 تمثل الوثيقة الأهم في تنظيم علاقات العراق الخارجية في العصر الحديث ورغم المتانة القانونية للنص إلا أن التجربة العملية أثبتت أن الاتفاقيات الدولية لا تنجح بنصوصها فقط بل بقدرة الأطراف على توفير بيئة مستقرة وشفافة للتنفيذ، لذا فأن الاتفاقية قد حوصرت بين مطرقة الانقسام السياسي العراقي وسندان التنافس الدولي مما جعلها عرضة للاهتزاز مع كل أزمة سياسية أو أمنية تمر بها المنطقة.

الاستنتاجات

1. طبيعة الاتفاقية: الاتفاقية ذات طبيعة ديمومية مرنة، فهي ملزمة للدول لا للحكومات إلا أن تفعيلها الفعلي ارتبط بشكل وثيق بالتوجهات السياسية للإدارات المتعاقبة في بغداد وواشنطن.
2. اختلال التوازن: هناك فجوة كبيرة بين التنفيذ في الجانب الأمني (الذي حظي بالأولوية) وبين الجوانب الاقتصادية والتعليمية والبيئية التي ظلت حبراً على ورق في أغلب الأحيان.

3. تحدي السيادة: أدى ضعف الاستقرار المؤسساتي وانتشار الفساد إلى نفور الاستثمارات الأمريكية مما أفقد العراق فرصة حقيقية للتنمية المستدامة المنصوص عليها في القسم الرابع من الاتفاقية.
4. الأثر الخارجي: أثبتت الدراسة أن الصراع (الأمريكي - الإيراني) هو المتغير الخارجي الأكثر تأثيراً حيث تم استخدام الاتفاقية كأداة ضغط سياسي وميداني، مما أعاق تحويل العراق إلى شريك دولي مستقر.

التوصيات

1. مأسسة الاتفاقية: ضرورة تفعيل لجان التنسيق العليا (HCC) بشكل دوري ومستقل عن التجاذبات السياسية ورفدها بكوادر فنية (تكنوقراط) بعيداً عن المحاصصة الحزبية.
2. تنويع مجالات التعاون: يجب على المفاوض العراقي الضغط باتجاه تفعيل الملفات غير الأمنية مثل نقل التكنولوجيا الخضراء ودعم النظام الصحي والتبادل الأكاديمي لتقليل الحساسية الشعبية تجاه الجانب العسكري.
3. تحسين بيئة الاستثمار: العمل على إصلاحات قانونية وقضائية حقيقية ومكافحة الفساد لتهيئة بيئة جاذبة للشركات الأمريكية الكبرى بما يضمن تحقيق الاعتماد المتبادل اقتصادياً.

الهوامش:

1. ناظم عبد الواحد الجاسور، "موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2008، ص 112.
2. عصام العطية، "القانون الدولي العام"، مكتبة السنهوري ،العراق ، بغداد، 2008، ص 215.
3[1]. Robert Blackwill, The Future of Strategic Partnerships, Council on Foreign Relations (CFR), New York, 2021, p. 58.
3. خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مطبعة جامعة الموصل،1991 ، ص221.
4. اتفاقية الاطار الاستراتيجي ... عقد الفرص الضائعة، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، على: https://rawabetcenter.com/archives/113951 (2026/1/23).
5. سلمان خيري محمد الحديثي، اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية،العراق، مجلة جامعة تكريت_ كلية العلوم السياسية، 2021، ص16.
6. علي هادي حميدي الشكراوي، اتفاقية العراق والولايات المتحدة الامريكية: دراسة في مدى تكافؤ وعلاقتهما بانهاء تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، مركز الشرق الغربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية- المملكة المتحدة- لندن- 2008،ص18.
7. تفاقية الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية،على: https://nazaha.iq/%5Cpdf_kanon%5C2392%5Catf_1.pdf (2026/1/23).

8. سعد علي حسين التميمي، التحالف الامريكي الياباني في عام 2024، مركز حمورابي للابحاث والدراسات الاستراتيجية،العراق، بغداد، 2024، ص5.
9. وسام نعمت ابراهيم السعدي، اتفاقية الاطار الاستراتيجي: تحديات الوجود وفرص البقاء رؤية قانونية، مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، العدد 3، 2024، العراق، بغداد، ص2 .
10. .لافا عثمان، اتفاقية الاطار الاستراتيجي ... حديث في الاطار القانوني، 2020، على: https://www.rudawarabia.net/arabic/opinion/280720202 (2026/1/24).
11. سامر مؤيد عبد اللطيف، الابعاد السياسية لاتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية،مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية،2009، على: https://www.fcdrs.com/arabic/OJt6p9_K#:~:text (2026/1/26).
12. صلاح جبير البصيصي، اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق وامريكا وراء الكواليس، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2009، https://fcdrs.com/arabic/3IRKu4NT (2026/1/27). .
13. قانون تصديق اتفاقية الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية ، الوقائع العراقية، العدد 4102، 2008، ص22.
14. لاتفاقية الامنية العراقية الامريكية، على:
15. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/5/9/ (2026/1/29).
16. مهند فارس، الدعم الامريكي لقوات الامن العراقية:التحديات والافاق المستقبلية في عهد ترامب، على: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aldm-alamryky-lqwat-alamn-alraqyt-althdyat-walafaq-almstqblyt-fy-hd-tramb (2026/1/29).
17. محمد حسن الساعدي، العراق وسياسة التوازن بين اطماع الخارج وتحديات الداخل ، صحيفة المستقبل، بغداد، العراق، على: http://almustakbalpaper.net/content.php?id=88149 (2026/1/29).
18. فارس كمال نظمي، سيكولوجيا الاحتجاج في العراق: قراءة في الأبعاد السياسية والاجتماعية، دار السطور، بغداد، 2022، ص 189.
19. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تقييم الاداء السياسي والامني والمؤسسي للعراقفي المؤشرات الدولية، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية، العدد، 15، 2022، ص10.
20. ابراهيم خليل العلاف، العراق: تحديات ما بعد الانسحاب الامريكي، مركز الجزيرة للدراسات، على: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/2011721234727234344.html#:~:text (2026/1/30).

21. غانم محمد صالح، الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة الامريكية وانعكاساتها على مستقبل العراق السياسي، مجلة شؤون العراقية، العدد 2، المكز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2011، ص71،72.
22. فارس الخطاب، "الصراع الإيراني_ الأميركي وآثاره على الوضع السياسي في العراق"، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص 8-12.
23. حسن هادي رشيد، التحولات الاقليمية والدولية وتأثيرها على مستقبل العراق السياسي: صراع المصالح الوطنية والقيم العليا، مجلة قضايا سياسية، العدد، 77، 2024، ص80،82.

قائمة المصادر

1_ الكتب الأجنبية:

1. Blackwell; Robert, The Future of Strategic Partnerships, Council on Foreign Relations (CFR), New York, 2021.
2. Sauvé; Pierre, The treatment of services and investment in the CETA, DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES, 2015.

2_ الكتب العربية:

1. الجاسور: ناظم عبد الواحد، "موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2008.
2. الحديثي: خليل إسماعيل، الوسيط في التنظيم الدولي، مطبعة جامعة الموصل، 1991.
3. العطية: "القانون الدولي العام"، مكتبة السنهوري، العراق، بغداد، 2008.
4. نظمي: فارس كمال، سيكولوجيا الاحتجاج في العراق: قراءة في الأبعاد السياسية والاجتماعية، دار السطور، بغداد، 2022.

3_ البحوث المنشورة:

1. التميمي: سعد علي حسين، التحالف الامريكي الياباني في عام 2024، مركز حمورابي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، العراق، بغداد 2024.
2. الحديثي: سلمان خيري محمد، اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، العراق، مجلة جامعة تكريت_ كلية العلوم السياسية، 2021.
3. الخطاب: فارس، "الصراع الإيراني _ الأميركي وآثاره على الوضع السياسي في العراق"، مركز الجزيرة للدراسات، بلا عدد، 2019.
4. السعدي: وسام نعمت ابراهيم، اتفاقية الإطار الاستراتيجي: تحديات الوجود وفرص البقاء رؤية قانونية، مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، العدد 3، 2024، العراق، بغداد.

5. الشكراوي: علي هادي حميدي، اتفاقية العراق والولايات المتحدة الامريكية: دراسة في مدى تكافؤ وعلاقتهما بأنهاء تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، مركز الشرق الغربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية _ المملكة المتحدة لندن، 2008.
6. الشيباني: مالك عباس جيثوم، المركز القانوني للعراق في اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية 2008، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 41، (2022).
7. العلاف: ابراهيم خليل، العراق: تحديات ما بعد الانسحاب الامريكي، مركز الجزيرة للدراسات، 2010.
8. الهيتي: نوزاد عبد الرحمن، تقييم الاداء السياسي والامني والمؤسسي للعراق في المؤشرات الدولية، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية، العدد، 15، 2022.
9. توفيق: رؤى جبار، علي: خلف لطيف، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في عهد ترامب، جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، العدد 579، 2024.
10. حمزة: مجيد كامل، إثر التدخلات الدولية والاقليمية في مجالات العلاقات الصينية الباكستانية، المجلة السياسية والدولية، العدد 48، 2021.
11. رشيد: حسن هادي، التحولات الاقليمية والدولية وتأثيرها على مستقبل العراق السياسي: صراع المصالح الوطنية والقيم العليا، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد، 77، 2024.
12. صالح: غانم محمد، الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الامريكية وانعكاساتها على مستقبل العراق السياسي، مجلة شؤون العراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، العدد 2، 2011.
13. عثمان: لافا، اتفاقية الإطار الاستراتيجي.. عقد من الفرص الضائعة، مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2020.

4_ الصحف:

1. الوقائع العر اقية (جريدة)، بغداد، العدد (4102)، 24 كانون الأول 2008.

5_ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

1. البصيصي: صلاح جبير ، اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق وامريكا وراء الكواليس، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2009/3/27، تاريخ الزيارة 2025/11/8، على الرابط: https://fcdrs.com/arabic/3IRKu4NT
2. الساعدي: محمد حسن، العراق وسياسة التوازن بين اطماع الخارج وتحديات الداخل، صحيفة المستقبل، بغداد، العراق، 2025، تاريخ الزيارة: (2025/11/21)، على الرابط: http://almustakbalpaper.net/content.php?id=88149

3. عبد اللطيف: سامر مؤيد، الابعاد السياسية لاتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2009/3/27، تاريخ الزيارة 2025/11/2، على الرابط: https://www.fcdrs.com/arabic/OJt6p9_K#:~:text
4. فارس، مهند، الدعم الامريكي لقوات الامن العراقية: التحديات والافاق المستقبلية في عهد ترامب، منتدى فكرة، ٢١ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: 2026/1/29، على الرابط:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aldm-alamryky-lqwat-alamn-alraqyt-althdyat-walafaq-almstqblyt-fy-hd-tramb

Challenges Facing the Sustainability of the Strategic Framework Agreement between Iraq and the United States of America

Assist lect. Saif Nayef Abdul-Abbas
Center for International Strategic Studies
University of Baghdad
saif.n@cis.uobaghdad.edu.iq

Keywords: Iraqi Military Framework Agreement, Security Challenges in Iraq, Challenges

Summary:

The Strategic Framework Agreement (SFA) is a long-term treaty signed between the Republic of Iraq and the United States of America on November 27, 2008, and entered into force on January 1, 2009. Concluded alongside the Status of Forces Agreement (SOFA), the SFA was designed to replace the United Nations mandate that had previously governed the presence of Multi-National Forces in Iraq following 2003. Consequently, this agreement serves as the cornerstone of modern Iraqi-American relations, transitioning the partnership from a post-invasion phase to a bilateral cooperation between two sovereign states. Despite domestic criticism in Iraq regarding its implications for national sovereignty, the SFA has remained the primary legal and political reference regulating cooperation between Iraq and the United States for over a decade.